دراسة وصفية تحليلية لبعض القواعد التي نصت عليها كتب اللغويين

د. عادل علي سالم جقلول - كلية التربية جنزور ــ جامعة طرابلس
Adela6980@gmail.com

المقدمـــــــــة :

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار حقيقة بعض القواعد اللغوية التي نصت عليها كتب اللغويين القدماء والمتأخرين والمحدثين؛ لكي ينتبه القارئ المتخصص الذي ما فتئ يردد تلك القواعد أو يرجع إليها في مصادرها غير مُدرك ما فيها من قصور أو عيب يغشاها ويحيط بها، وتتمحور هذه الدراسة في الفعل (نبَّأ) وما جرى مجراه من حيث الوظيفة النحوية التي يؤديها داخل التركيب النحوي، وصوغ الماضي الثلاثي من المبني للمجهول، وصوغ المصدر الميمي على وزن مفعل (بفتح العـــين)، وصوغ المصدر من الثلاثي إذا كان فعله الماضي لازماً مكسور العين.

1. الفعل (نبَّأ) وما جرى مجـــراه

ورد في أمهات كتب اللغة أن الفعل (نبَّأ) والفعل (أنبأ) ينصبان ثلاثة مفاعيل، غير أنه لم يرد فيها شيء من الفصيح يثبت وجود تلك الوظيفة النحوية لهذين الفعلين، فكل ما ورد فيها هي أمثلة من صنع النحاة تجعلنا في حاجة إلى البحث في الكلام الفصيح عن حقيقة عمل هذين الفعلين من حيث نصبهما ثلاثة مفاعيل.

فهذه الدراسة أُعدت للوقوف فيها على حقيقة وظيفة الفعلين في التركيب النحوي؛ ليظهر لنا مدى صحة ما ذهب إليه النحاة، ويبقى السؤال أينصب هذان الفعلان ثلاثة مفاعيل كما ورد في كتب اللغة؟

لا عجب أن لغتنا هي لغة الفصاحة ومصـــدرُها القرآن الكريم وكلام العرب أهل اللغة الصافية التي حافظت على طبيعتها، فهما المنبع الوحيد للاستدلال والاستشهاد بعملهما؛ وللوصـــول إلى المبتغى في هذه الدراســة شددتُ العــزم على الاستعانة بأوثق مصدراً وصل إلينا، ألا هو القرآن الكريم ، حيث إنه أقوى مصادر استنباط اللغة وأوثقها وأعلاها فصاحةً ، قال – تعالى - : ﴿ **قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا**﴾[1] ، قال – تعالى - : ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا**

كَثِيرًا)[2]

وبالنظر في أمهات كتب اللغة نجد أن سيبويه (ت 180 هـ) – رحمه الله – لم ينقل لنا في كتابه شيئًا مما قالت العرب أو القرآن الكريم ليستشهد به على ما ذهب إليه، فهو يرى أن هذين الفعلين ينصبان ثلاثة مفاعيل في المثال الذي أورده في كتابه: "نبّأت زيدًا عمرًا أبا فلان"[3]، وذهب – رحمه الله – إلى أن هذا الفعل يصير متعدياً لاثنين إذا بُني الفعل للمجهول فقال: "وذلك قولك: نُبّئتُ زيدًا أبا فلانٍ لما كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة تعدى المفعول إلى اثنين وتقول: أُرى عبدالله أبا فلان؛ لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيتَه له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين".[4]

وإلى ذلك ذهب المبرد (ت 285 هـ) – رحمه الله – في مواضع متفرقة في المقتضب حيث قال " الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل قولك: أعلم الله زيدًا عمرًا خير الناس، فلما أعلمه ذلك غيره صار مفعولاً بالإعلام، وما بعد على حاله، فاعتبره بأن تقول: علم زيد أن عمرًا خير الناس، وأعلم الله زيدًا أن عمرًا خير الناس، وكذلك تقول رأى عمرو زيدًا الظريف إذا أردت برأيت معنى علمتُ، لا رؤية العين...، وكذلك نبأت زيدًا عمرًا أخاك، فكذا هذه الأفعال" [5]، وقال في موضع آخر "ومن هذه الأفعال ما يتعدى ثلاثة مفعولين وهو من باب الفعل المتعدي لمفعولين، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفعل مفعولاً بأنه كان يعلم، فجعل غيره أعلمه، فيقول: أعلم الله زيدًا عمرًا خير الناس، ونبَّأتك عبدالله صاحب ذلك" [6] ، وذهب إلى أن (نبَّأ) إذا كانت متعدية صارت مثل (أعلمت)، وإذا كانت بمعنى (خبّرت) تعدت بحرف الجر (عن). [7] ، والحق أن هذه الظاهرة للفعل نبَّأ وأنبأ قد تناولتها كتب اللغة من النحاة المتأخرين والمحدثين، وأضافوا لهما أفعالاً أخرى هي أخبر خبَّر حدَّث، يقول ابن مالك (ت 672) – رحمه الله - :

وكأرى السابق نبَّا أخبرا حدَّث أنبأ، كذاك خبَّرا [8]

ووافقه ابن عقيل (ت 769) – رحمه الله – الذي أتى بمثال لكل فعلٍ منها مؤيداً مثاله بشاهدٍ من الشعر فقال: نبّأتُ زيدًا عمرًا قائماً، واستشهد بقول الشاعر:

نُبئتُ زُرعةَ والسفاهة كاسمها يُهدى إليَّ غرائب الأشعار [9]

ومثّل للفعل أخبر بقوله: أخبرت زيدًا أخاك منطلقاً، واحتج بقول الشاعر:

وما عليكِ – إذا أُخبرتني دنفاً وغاب بَعلكِ يوماً – أن تعوديني (10)

ومثل للفعل حدَّث بقوله: حدَّثتُ زيدًا بكراً مقيماً، واستدل بقول الشاعر:

أو مُنعتم ما تسألون، فمن حُد ثتموه له علينا الولاءُ (11)

ومثل للفعل أنبأ بقوله : أنبأت عبدالله زيدًا مسافراً، وأيَّد ما ذهب إليه بقول الشاعر:

وأُنبئتُ قيساً ولم أَبْلُهُ كما زعموا خير أهل اليمن (12)

ومثل للفعل خبَّر بقوله : خبرت زيدًا عمرًا غائباً، واستشهد بقول الشاعر:

وخُبّرتُ سوداءَ العيون مريضةً فأقبلتُ من أهلي بمصر أعودها (13)

وإلى ذلك أشار الأستاذ عباس حسن – رحمه الله – فقال: "وقد نصت كتب اللغة على أفعالٍ أخرى – قلبية وغير قلبية – قد ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثة من المفاعيل دون وجود همزة التعدية قبله، وأشهر تلك الأفعال خمسة: نبّأ – أنبأ – حدّث – أخبر – خبَّر". (14)، وأعطى مثالاً لكل فعل منها، وذكر أن المشهور في هذه الأفعال أن تكون مبنية للمجهول، ويكون المفعول الأول نائبًا عن الفاعل، ويبقى المفعولان الأول والثاني منصوبين، واستشهد بقول الشاعر:

نُبِّئتُ نُعمى على الهجران عاتبة سقيًا ورعيًا لذاك العاتب الزاري (15)

وذكــر أن الفعل (**نبَّأَ**) ورد في القرآن الكريم ناصباً لمفعولٍ واحدٍ ومعلقًا عن العمل في المفعولين باللام في قوله - تعالى- : ﴿ **وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلۡ نَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ رَجُلٖ يُنَبِّئُكُمۡ إِذَا مُزِّقۡتُمۡ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ**﴾[16]، بعد أن تم عرض رأي

القدماء والمتأخرين والمحدثين ومذهبهم وما قالوا في عمل الفعل (**نبأ**) وما جرى مجراه من الأفعال يتضح أن سيبويه والمبرد – رحمهما الله – قد أجروا (**نبأ**) و (**أنبأ**) مجرى الفعلين (**أعلم**) و (**أرى**) في العمل؛ ولهذا أوجبوا أن تذكر المفاعيل الثلاثة دون الاقتصار على واحد منها؛ لأنها صارت عُمدةً، قال سيبويه "ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأن المفعول هنا كالفاعل". [17] ، وقال صاحب المقتضب "ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ؛ لأن المعنى يُبطل العبارة عنه لأن المفعولين ابتداء وخبر، والمفعول الأول كان فاعلاً فألزمه ذلك الفعل غيرُه" [18].

والذي يدلنا - أيضًا - على إجرائهما (**نبأ**) و (**أنبأ**) مجرى (**أعلم**) و (**أرى**) ما ذكراه من أمثلة تفيد أن ما يجرى على (**أعلم**) و (**أرى**) في العمل يجرى على (**نبأ**) و (**أنبأ**) فتمثل سيبويه – رحمه الله – بقوله " أرى الله بشراً زيدًا أباك، ونبأت زيدًا عمرًا أبا فلان وأعلم الله زيدًا عمرًا خيرًا منك" [19]، وأما المبرد فقال " أرى عبدالله عمرًا زيدًا خير الناس وكذلك نبَّأت زيدًا عمرًا أخاك، فكذا هذه الأفعال". [20]، ولم يخرج ابن مالك – رحمه الله – عما ذهب إليه القدماء، فأجرى تلك الأفعال التي ذكرها في ألفيته مجرى (**أرى**) في الوظيفة النحوية حين قال: وكأرى السابق نبَّأ ... البيت، ولم يذكر أن عمل تلك الأفعال وارد في كلام العرب ومسموع عنهم كما في بعض الأحكام التي أوردها في الألفية، حيث كان يخالف النحاة ويستدل بما ذهب إليه بأنه ورد في كلام العرب كقوله في تقدم الحال على صاحبها المجرور:

وسبق حالٍ ما بحرف جُرَّ قد أبوا، ولا أمنعه فقد ورد [21]

أما ابن عقيل – رحمه الله – فقد أتى بشـــواهد فصيحة يستدل بها على نصب ثلاثة مفاعيل، ولكن استدلاله واستشهاده كان لأفعال مبنية للمجهول، فرأى أن نائب الفاعل هو المفعول الأول في الأصل، وبعده مفعولان، ولو وردت مبنيةً للمعلوم لنصبت ثلاثة مفاعيل بدليل أنه مثل لكل مثال بفعل مبني للمعلوم ناصباً ثلاثة مفاعيل صريحة، وأما ما ذهب إليه الأستاذ عباس حسن أن المشهور في تلك الأفعال أنها تأتي مبنيةً للمجهول، فليس بصحيح وسيأتي الدليل على عدم صحة ما ذهب إليه، ويبدو واضحاً تأثره بابن هشام في تعليق الفعل (**نبَّأ**) عن العمل الذي أورد هذا الرأي. [22]

ومن خلال ما تم عرضه يتضح لنا أن ما ذهب إليه العلماء في هذه الظاهرة النحوية أنهم اعتمدوا فيها على أمرين:

1ـ إجراء تلك الأفعال مجرى أعلم وأرى.

2ـ ما ورد من شواهد شعرية استدلوا بها على تلك الظاهرة النحوية.

ومن هذين الأمرين أوردوا حكماً بوجوب نصب تلك الأفعال لثلاثة مفاعيل لا يجوز حذف أحدها؛ بحجة أنها عمدة، وقد رأينا ذلك في كلامهم.

والحق أنه ورد في القرآن الكريم ما يخالف ما ذهب إليه العلماء حيث ورد الفعل (**نبَّأ**) و (**أنبأ**) في أكثر من موضع ناصباً لمفعول واحد فقط وهو مبني للمعلوم وبكل صيغه الزمنية؛ ومتعدياً للثاني بحرف الجر، قال – تعالى- : ﴿ **نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ** ﴾ [23] ، وقال – تعالى- : ﴿ **ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾ [24] ، وقال – تعالى -: ﴿**سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا** ﴾[25] ، وقال – تعالى- : ﴿ **وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾[26] ، وقال – تعالى- : ﴿ **وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ** ﴾[27] ، وقال – تعالى - : ﴿**قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ** ﴾ [28] ، وقال- تعالى- : ﴿ **أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ** ﴾ [29] ، وقال – تعالى- : ﴿ **قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ** ﴾ [30] ، وقال- تعالى- :﴿**وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ** ﴾ [31] ، وقال – تعالى- : ﴿ **نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ** ﴾ [32] ، وقال- تعالى- : ﴿ **إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ** ﴾ [33] ، وقال – تعالى - : ﴿ **يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ** ﴾ [34] ، وقال تعالى - : ﴿ **قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ**﴾ [35] ، وقال - تعالى- : ﴿ **وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ** ﴾ [36] ، وقال – تعالى- : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [37] ، وقال –تعالى- : ﴿ **أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ** ﴾ [38] .

وبعد عرض تلك الشواهد أقول إذا كان ما ذهب اليه النحاة صحيحاً فلماذا لم ينصب ذلك الفعل وما جرى مجراهُ ثلاثة مفاعيل وقد جاء مبنياً للمعلوم؟

إن تلكم الشواهـــد القرآنية التي تم عرضها لا تدع مجالاً للشك في أن تلك الأفعال لا تنصب ثلاثة مفاعيل وقد أجروها مجرى أعلم وأرى وأعطوها حكم التعدي الثلاثة.

إن ما ذهب إليه النحاة ليس له حجة قوية تؤيده سوى ما ذكروه وهو مجيء الفعل مبنياً للمجهول وبعده منصوبين رأوا أنهما مفعولان، وبنوا على التصور أنه إذا جاء مبنياً للمعلوم نصب ثلاثة.

والحق أن ما استدل به النحاة من أن هذه الأفعال تنصب مفعولين بعد بنائها للمجهول ليس بصواب، وأنهم لم يوفقوا في شواهدهم التي حكموا بها أن تلك الأفعال تنصب ثلاثة مفاعيل بدليل أن الأول يصير مرفوعاً، ويبقى المفعول الأول والثاني منصوبين، فقد ورد في القرآن الكريم ما يدحض ما ذهبوا إليه وما توهَّموه، حيث ورد الفعل (نبَّأ) مبنياً للمجهول في أكثر من موضع غير ناصب لمفعولين كما زعموا، ومن الشواهد على ذلك قوله- تعالى- : ﴿ **يُنَبَّأُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ**﴾ [39] ، وقوله – تعالى-: ﴿ **قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ** ﴾ [40] فانظر معي كيف أن هذا الفعل حين جاء مبني للمجهول لم ينصب مفعولين.

والحق أن ما يرونه في شواهدهم أنه مفعول ثالث إنما هو حال منصوبة؛ لدلالتها على الهيئة، وصاحبها إما نائب الفاعل أو المفعول به حسب ما يقتضيه الشاهد أو السياق.

وأما ما أورده الأستاذ عباس حسن – رحمه الله - موافقاً فيه ابن هشام – رحمه الله - وهو مجيء هذا الفعل معلقاً عن العمل، فليس بصحيح لِمَا أوردته من شواهد قرآنية تُثبت أن هذا الفعل لا ينصب إلا مفعولاً واحدًا، و أن ما يراه في تأويل نصب مفعول به إنما هي جملة في محل نصب حال وهو قوله - تعالى- : ﴿ **هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ** ﴾[41] ، و أما قوله- تعالى- : ﴿ **وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ** ﴾[42]، فلا تعليق فيه للفعل بحجة وجود الاستفهام الداخل على الفعل ينبئ ؛ لأن الجملة الاسمية هنا معمول أجنبي عن الفعل (ينبئ)، وهي جملة محكية بالقول وهو عاملها المحذوف جوازاً والتقدير: ويستنبئونك قائلين أحق هو؟ وأما الجار والمجرور المتعلقان بهذا الفعل فهو محذوف جوازاً بسبب القرينة الحالية المحيطة بالمتكلم والتقدير: ويستبئونك عن يوم الحساب أحق هو، ومنه قوله – تعالى- : ﴿ **وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ**﴾ [43]، وأما قوله - تعالى- : ﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ ﴾ [44]. فالمصدر المؤول في تأويل جر بحرف جر محذوف، والتقدير ونبئهم بأن الماء قسمة بينهم، وقد أشار ابن مالك إلى حذف حرف الجر جوازاً مع المصدر المؤول حيث قال :

نقلاً، وفي أنَّ وأنْ يطَّــرِدُ مـع أمـن لبسٍ: كعجبـتُ أن يـدوا (45)

وقال ابن عقيل شارحاً القول "وأما أنَّ وأنْ فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً بشرط أمن اللبس"(46)، من هنا يتضح لنا أن ما ورد في الكتاب العزيز من مصادر مؤولة مسبوقة بذلك الفعل إنما هي في تأويل جر بحرف الجر، وقد ورد في الشعر الفصيح ما يؤيد كلام النحاة في حذف حرف الجر مع المصدر المؤول، قال كعب بن زهير:

نُبئتُ أن رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمول (47)

والتقدير نبئت بأن ...

ومن هنا نقول إن الفعل (نبأ) وما جرى مجراه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينصب ثلاثة مفاعيل، وإن جرياناها مجرى أعلم وأرى رأي لا يستقيم مع قواعد النحو؛ لأن القواعد تؤخذ من كلام العرب ومن القرآن الكريم، وقد رأينا أن ما ورد في القرآن كان مخالفاً لاجتهادهم ، والحـق أن ما يرونه في شواهـدهم مفعولاً ثالثاً ؛ إنما هو حال منصوبة؛ لدلالتها على الهيئة وصاحبها إما نائب الفاعل أو مفعول به، وكان الأحسن أن يتم الرجوع إلى القرآن الكريم واستنباط الحكم منه لقوله – تعالـى - : ﴿ **وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا** ﴾(48)، وقد أشار الأستاذ أحمد مكي الأنصاري إلى أن كتاب الله هو المصدر الأولى للتقعيد من قبل سيبويه والنحاة فقال "وكان جديراً به وبغيره من النحاة الأوائل أن يتخذوا القرآن الكريم منبعهم الذي لا يغيض ومصدرهم الأول في كل تقعيد". (49)

وأُوجز القول في الوظيفة النحوية للفعل نبَّأ وما جرى مجراه في النظم الآتي:

نَبَّـأ نَبـئْ أخبِـرنَّ خبَّـرا
ناصبـة لواحـدٍ لا أكثـرا
وبعـده بالبـاء جُـرَّ أو بِعَـنْ
وهو القياسُ والشيوع فاعلمنْ
وما أتـى من مصـدرٍمـؤولِ
تأويلـه فيـه بحـذف العامـل
حذف يجيئُ - غالباً - صحيحاً

فاعمــل به قد جاءنا فصيحــا

2ـ الصيغة البنائية للفعل الماضي المبني للمجهول:

يرى الأستاذ عباس حسن – رحمه الله – أنه "إذا كان الفعل ماضياً، صحيح العين خالياً من التضعيف وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره..." (50) ، نجد أن الأستاذ عباس حسن قد اشترط في هذا الحكم أن يكون الفعل غير مضعَّف، ومهما كان نوع التضعيف ونفهم هذا من قوله " خاليًا من التضعيف"، وهذا القيد يقودنا حسب السياق إلى القول إنه إذا كان الفعل مضعفًا، فلا يكون بضم أوله وكسر ما قبل آخره.

والحق أن هذا القيد قد جعل القاعدة تحتاج إلى نظر، حيث إنه قد ورد في القرآن الكريم الفعل المبني للمجهول المضعف مضمومًا أوله ومكسورًا ما قبل آخره، قال - تعالى- :﴿ **فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ**﴾ (51) ، قال – تعالـــى - : ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ**﴾ (52) ، ومن هذين النصين ندرك أن التضعيف بنوعيه: مضعف اللام ومضعف العين يدخلان في تلك القاعدة التي أوردها الأستاذ عباس حسن، ومن الشواهد على ذلك أيضاً قوله – تعالى - : ﴿ **إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا** ﴾ (53) ، وقوله - تعالى- :﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ**﴾ (54)، ومن هنا يتضح لنا أن ذلك الحكم مقصور على الصحيح غير المضعف، ويبدو لي أن الأستاذ عباس حسن قد قيَّد ذلك الحكم؛ ليخرج الفعل الثلاثي المضعف العين نحو: قصَّ – ردَّ ؛ لأن هذين الفعلين وأشباههما لهما ثلاث حالات عند بنائها للمجهول: الضم الخالص، والكسر الخالص و الإشمام؛ ولكي يكون الحكم جامعًا مانعاً تكون القاعدة على النحو الآتي: (إذا كان الفعل ماضيًا صحيح العين خاليًا من التضعيف أو كان على وزن فُعل أو فُعلِلَ، وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره).

3ـ صــوغ المصدر الميمي من الثلاثـــي على وزن مفعَل (بفتح العين):

يرى الاستاد عباس حسن – رحمه الله – أن المصدر الميمي يكون على وزن مفعل (بفتح عين الكلمة)، استثنى من ذلك ما كان فاؤه حرف علة مكسورةً عينه في المضارع نحو وصل يصل ، فإن مصدره يكون على وزن مفعِل (بكسر العين) (55)، وكرر القاعدة مرة أخرى في ملخصه للدرس بقوله "وملخص ما سبق من حيث الصياغة القياسية والحكم والدلالة أن المصدر الميمي للماضي الثلاثي غير المضعف يصاغ دائماً على وزن مَفعَل – بفتح الميم والعين إلا إن كان الماضي صحيح الآخر

معتل الأول بالواو التي تحذف عند كسر عين مضارعه، فيجئُ مصدره الميمي على مَفعِل بكسر العين". (56)

والحق أن ما كان على وزن مفعِل لا يكون لما هو عينه مكسورة وهو معتل الفاء، بل يكون لكل فعل مفتوحة عينه في الماضي مكسورة في المضارع نحو هلك يهلِك والمصدر الميمي منه هو مهلِك (بكسر عين الكلمة) قال - تعالى- :﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾ (57) ، أي : هلاك أهله، وقال – تعالى- : ﴿ **وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا**﴾ (58) ، ودليل كسرها في المضارع قوله – تعالى- : ﴿**أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ**﴾ (59) ، وقوله تعالى: { **لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ** } (60) .

ومما جاء فيه المصدر الميمي مكسور العين - أيضاً - ومضارعه مكسور العين قوله - تعالى- : { **ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ لَإِلَى الْجَحِيمِ** } (61) ، أي رجوعهم وقوله – تعالى- : ﴿ **إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ** ﴾ (62) ، وقوله - تعالى- : ﴿ **ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ** ﴾ (63) ، أي : رجوعكم ، وقوله – تعالى- : ﴿ **ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ (64) ، وقوله - تعالى- : ﴿ **إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا** ﴾ (65) ، ودليل كسره فعله في المضارع وقوله – تعالى- : ﴿ **أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا**﴾(66) ، وقوله - تعالى- : ﴿ **لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** ﴾ (67) ، وكقولك رأيت الحكيم يجلِس مجلِساً يدل على وقاره، أي يجلس جلوساً يدل على وقاره.

ومن خلال هذه الشواهد ندرك أن هذه الصياغة قياسية في كل مصدر ميمي كسرت عين مضارعه أكان صحيحاً أم معتل الفاء، بيد أن الأستاذ عباس حسن جعل القاعدة مقصورة على المعتل فقط، والحق أنها مطردة في كل مضارع صحيح مكسور العين.

ومن خلال ما تقدم يكون صوغ المصدر الميمي من الثلاثي على النحو الآتي:

1- إذا كان مضموم العين في المضارع، فالغالب في المصدر الميمي أن يأتي على وزن مفعَل (بفتح العين) نحو مأكل – مشرب – مقدم – ومن القليل مجيؤه على وزن مفعِل (بكسر العين) وهو مضموم العين في المضارع، قال- تعالى- : ﴿ **حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا** ﴾(68)، وقال تعالى- : ﴿ **حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا**﴾ (69).

2– إذا كان مضارعه مكسور العين، جاء مصدره الميمي على وزن مفعِل (بكسر العين) وقد تقدمت الشواهد على هذه القاعدة.

3– صوغ المصدر من الثلاثي إذا كان فعله الماضي لازماً مكسور العين:

يرى ابن مالك – رحمه الله – أن المصدر من الفعل الماضي الثلاثي سَخِطَ قد خرج عن القياس وهو مسموع عن العرب (سُخْط) وذلك في قوله:

وما أتى مخالفاً لما مضى فبابه النقل كسُخْطٍ ورِضى (70)

ووافقه ابن عقيل – رحمه الله – حيث قال: " يعني أن ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خلاف ذلك فليس بمقيس، بل يقتصر فيه على السماع نحو: سَخِطَ سُخطاً ورَضِىَ رِضاً..." (71)

والحق أن الفعل سَخِط لم يخرج مصدره عن القياس (فَعَل)، فهو مكسور العين لازم كفَرِحَ وتَعِبَ وهَرِمَ ومصدره القياسي هو (سَخَط)، قال - تعالى- : ﴿ **أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ**﴾ (72)، ومجيؤه على الوزن القياسي (فَعَل) في القرآن الكريم دليل على عدم خروجه عن القياس كرَضِىَ.

ويبدو واضحاً أن ابن مالك وابن عقيل – رحمهما الله – ومن سار على مذهبهما من المحدثين (73) اعتمدوا على السماع ولم يتخذوا القرآن الكريم مصدراً للحكم على الصيغة البنائية التي يكون عليها الفعل سَخِطَ.

النتائج والتوصيات:

توصّـــل الباحث بعد هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1- إن النحاة اجتهدوا في ذلك الحكم وانقسموا في اجتهادهم قسمين:

ـ قسم أجرى (نبّأ)، (أنبأ) مجرى أعلم وأرى، دون الاستدلال بالفصيح وهم سيبويه والمبرد وابن مالك،

ـ وقسم استشهد بما ورد عن العرب من الشعر والقرآن وهم ابن عقيل وابن هشام والأستاذ عباس حسن.

2- أثبتت النصوص القرآنية أن تلك الأفعال لا تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كما يرى النحاة؛ لأن القرآن الكريم هو أقوى المصادر اللغوية وأعلاها فصاحةً.

3- إن مخالفة القرآن لما ورد من أمثلة وشواهد للنحاة لدليل على نقص الاستقراء اللغوي الذي نتج عنه إصدار ذلك الحكم لتلك الأفعال.

4- تأثر النحاة بعضهم ببعض زاد القاعدة انتشاراً في المؤلفات.

5- القرآن الكريم هو أفصح مصادر اللغة وأدقها، وعدم ورود تلك الأفعال ناصبة الثلاثة مفاعيل ولو في موضع واحد لدليل على أنها متعدية لواحدٍ فقط.

ويوصي الباحث بضرورة التثبيت مما ورد في بعض كتب اللغة، وأن تُعاد مراجعتها مراجعة علمية من قبل أساتذة متخصصين وأن تتم تنقيتها؛ لتصير القواعد النحوية صافية وجامعة مانعة.

الهوامـــــــــش :

1. الإســـراء الآية (88).
2. النساء الآية (82).
3. الكتاب، سيبويه أبوبشرعمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل بيروت، ط 1 د.ت 4/1
4. الكتاب، 43/1
5. المقتضب، أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، ط 121،122/3
6. المقتضب، 189/3
7. المقتضب، 238/4
8. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبدالحميد، د.ط د.ت 455/1
9. شرح ابن عقيل، 456/1
10. شرح ابن عقيل، 457/1
11. شرح ابن عقيل، 458/1
12. شرح ابن عقيل، 459/1
13. شرح ابن عقيل، الصفحة السابقة
14. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف القاهرة ط 7، 61/2
15. الصدر السابق، الصفحة نفسها
16. الصدر السابق، الصفحة نفسها
17. الكتاب، سيبويه، 41/1

18. المقتضب المبرد، 122/3
19. الكتاب، سيبويه، 41/1
20. المقتضب المبرد، 122/3
21. شرح ابن عقيل، 640/1
22. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام جمال الدين عبدالله، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الفكر بيروت د.ط د.ت 74/2
23. يوسف الآية (36).
24. الأنعام الآية (60).
25. الكهف الآية (78).
26. التوبة الآية (105).
27. يوسف الآية (15).
28. الإسراء الآية (88).
29. البقرة الآية (31).
30. آل عمران الآية (15).
31. آل عمران الآية (49).
32. الأنعام الآية (143).
33. الأنعام الآية (159).
34. التوبة الآية (94).
35. يونس الآية (18).
36. الحجر الآية (51).
37. الكهف الآية (103).
38. البقرة الآية (76).
39. القيامة الآية (13).
40. التغابن الآية (7).
41. سبأ الآية (7).
42. يونس الآية (53).
43. الحجر الآية (51).
44. القمر الآية (28).
45. شرح ابن عقيل، 538/1
46. المصدر السابق، 539/1
47. النساء الآية (122).
48. ديوان كعب بن زهير، دراسة وتحقيق علي فاعـور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1997، ص 65.
49. سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، أحمد مكي الانصاري، دار الاتحاد العربي، ص 250.
50. النحو الوافي، 98/2.
51. آل عمران الآية (185).
52. المائدة الآية (3).
53. الزلزلة الآية (1).
54. النمل الآية (16).
55. انظر النحو الوافي، 232/3.
56. المصدر السابق، 235/3.
57. النمل الآية (49).

58. الكهف الآية (59).
59. الأعراف الآية (173).
60. الأنفال الآية (42).
61. الصافات الآية (68).
62. هود الآية (4).
63. آل عمران الآية (55).
64. الأنعام الآية (60).
65. المائدة الآية (105).
66. طه الآية (89).
67. آل عمران الآية (72).
68. الكهف الآية (86).
69. الكهف الآية (90).
70. شرح ابن عقيل، 126/2.
71. المصدر السابق الصفحة نفسها.
72. آل عمران الآية (162).
73. انظر النحو الوافي، 197/3.